الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف –ميلة–
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية المرجع:

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

**مذكرة بعنوان:**

# أثر كمية النقود المتداولة على الاستهلاك العائلي الجزائري 2000-2021

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص "اقتصاد نقدي وبنكي"

**من إعداد الطالبتين:**

**–خليلي رميسة**

**–عوفي مروة**

**إشراف**

**–د. حمزة رملي**

**لجنة المناقشة:**

| الاسم واللقب الأستاذ (ة) | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|
| | المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة | رئيسا |
| | المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة | مشرفا ومقررًا |
| | المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة | مناقشا |

**السنة الجامعية 2022/2021**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف –ميلة–
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية المرجع:

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

**مذكرة بعنوان:**

# أثر كمية النقود المتداولة على الاستهلاك العائلي الجزائري 2000-2021

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص "اقتصاد نقدي وبنكي"

**من إعداد الطالبتين:**

**–خليلي رميسة**

**–عوفي مروة**

**إشراف**

**–د. حمزة رملي**

**لجنة المناقشة:**

| الاسم واللقب الأستاذ (ة) | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|
| | المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة | رئيسا |
| | المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة | مشرفا ومقررًا |
| | المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة | مناقشا |

**السنة الجامعية 2022/2021**

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وتقدير

﴿... رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ

عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ....﴾ النمل 19

صدق الله العظيم

الحمد لله والشكر لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل...

أتوجه بآيات الشكر وخالص الثناء إلى الأستذ

المشرف "حمزة رميلي" على توجيهاته القيمة ودعمه

الكبير حيث أخذنا من وقته وجهده وعلى كل ما

قدمه لنا من توصيات... من أجل إنجاز هذا العمل...

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى لجنة المناقشة أساتذتنا الكرام

على قبولهم مناقشة مذكرتنا حتى تصحح العيوب وتصوب الأخطاء.

وفي الختام نشكر كل من ساعدنا أو تلقينا منه علمًا صالحا وعملا مفيدًا

لمواصلة مشوارنا الدراسي... من قريب أو من بعيد... في السر أو في

العلن... بالكثير أو بالقليل... حتى بكلمة طيبة أو ابتسامة عطرة

إلى كل هؤلاء أقول:

"بارك الله فيكم وجعلها في ميزان حسناتكم وجعل الجنة مثواكم"

رميسة – مروة

# إهداء

بعد الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

أهدي ثمرة جهدي إلى:

من وهبتني الحياة... إلى التي حرمت نفسها وأعطتني... أمي الغالية حبيبة إلى أعز الناس من في الوجود

إلى الذي تعب كثيرًا من أجل راحتي أبي العزيز بشير.

إلى إخوتي: خولة وعبد الرحمن ويحي.

وإلى الذي قاسمني هموم إنجاز هذا العمل نصف حياتي زوجي الكريم.

وإلى أهلي وعائلتي حفظكم الله وأخص منهم بالذكر جدي سليمان أطال الله في عمره وابنت خالتي "يارا" وابنت خالي "ميساء" وابنت عمي "عفاف".

إلى رفيقتي في هذا العمل وصديقتي روميسة

إلى كل من جمعني بهم مشعل العلم.

إلى كل من عرفت وصادقت وأحببت

إليكم جميعا أهدي هذا العمل...

**مروة**

© Ladie Lynn
http://ladielynn.com

# إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى أول من رفعت همي... صاحبة القلب الكبير، انتمائي الأول والأخير، التي رمت بي إلى شاطئ العلم والأمان... وألبستني ثوب الحياء والأخلاق... أمي الغالية "رزيقة" حفظها الله وأدامها.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار... إلى علمني العطاء بدون انتظار أبي الغالي "إدريس" أرجو من الله أن يمد

في عمرك لترى ثمارًا قد حان قطفها بعد طول انتظار.

إلى من تقف عنده كلمات الحب والاحترام إلى النبع الصافي الذي لا ينقطع، إلى من كان سندي وساعدني بكل ما سعت قدرته زوجي العزيز "عبد الرحمن" أدامك الله لي ضلع ثابت.

إلى من جمعتني معهم ظلمات رحم واحد وضمتني معهم جدران بيت واحد إخواني "أسامة، إلياس، ياسين".

إلى أختي التي لم تلدها أمي، رفيقة دربي التي تقاسمت معها مر الحياة قبل حلوها، فكانت أحلى أيام قضيناها... غاليتي "براءة"

إلى من شاءت الأقدار أن تجمعني بها حدائق الدراسة

وجعلت منها رفيقة مميزة... شريكتي "مروة"

**رميسة**

© Ladie Lynn
http://ladielynn.com

# فهرس
# المحتويات

## فـــــهـرس الـمـحـتـويـــات

**-بسملة** .....

**-شكر وتقدير** .....

**-اهداء** .....

**-الملخص** .....

**-قائمة الجداول** .....

**-قائمة الاشكال** .....

**-مقدمة**.....**أ-ب-جـ-د**

1-اشكالية الدراسة.....أ

2-فرضيات الدراسة.....أ-ب

3-اهداف الدراسة.....ب

4-مبررات الدراسة.....ب

5-حدود الدراسة.....ب

6-منهجيةالدراسة.....جـ

7-صعوبات الدراسة.....جـ

8-هيكل الدراسة.....د

**الفصل الاول: الاطار النظري للدراسة**.....5-31

**1-السياسة النقدية في اطار النظريات الاقتصادية المختلفة**.....**6**

1-1-النظرية الكلاسيكية.....6-8

1-2-النظرية الكمية للنقود.....8-9

1-3-النظرية النيوكلاسيكية.....9-10

1-4- التفضيل الكينزي عند جون مينارد كينز.....10-11

1-5- النظرية النقدية الكمية الحديثة.....11-12

**2-مفاهيم عامة حول الاستهلاك.....13**

2-1-مفهوم الاستهلاك.....13-14

2-2-انواع الاستهلاك.....14-15

2-3-النظريات المفسرة للاستهلاك.....15-21

2-4- دالة الاستهلاك.....21-23

**3-الكتلة النقدية في الجزائر**.....24

3-1- المجمعات النقدية.....24-25

3-2- الاصدار النقدي في الجزائر.....26-27

3-3- التمويل غير التقليدي في.....28

**4-الدراسات السابقة**.....**29**

4-1- عرض الدراسات السابقة.....29-30

4-2- محل الدراسة من الدراسات السابقة.....30

خلاصة.....31

**الفصل الثاني: الاطار النظري للدراسة**.....32

**1- منهجية الدراسة**.....33

1-1- عينة الدراسة.....33

1-2- ادوات الدراسة.....33

1-3- نموذج الدراسة.....33-34

**2-عرض و تحليل النتائج**.....35

2-1- تحليل بيانات التداول النقدي 2000-2021.....36

2-2- تحليل بيانات الاستهلاك العائلي 2000-2021.....37-38

2-3- العلاقة بين التداول النقدي والاستهلاك العائلي.....38-40

**-مناقشة الفرضيات**.....41-42

**-خاتمة**.....44

-**قائمة المراجع**.....46-47

# مـــــقـــدمـــة

## مقدمة

يعتبر موضوع النقود والطلب عليها من المواضيع التي مازالت تثير الجدل الكبير لدى الباحثين في هذا المجال، حيث نجد أنه من أهداف السياسة النقدية تنظيم تداول النقود وفق قواعد وأسس علمية لأن عدم التحكم في الكتلة النقدية ينجز عنها آثار سلبية على الاقتصاد وباعتبار الاستهلاك المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني فإنه لا بد من إعطاء أهمية للبحث العلمي في هذا المجال من الدراسة الواسعة المتعلقة بالاستهلاك وتحليل جميع المتغيرات عليه، وهذا بغرض إيجاد سياسة اقتصادية ناجحة تعطي ثمارها في الأمد القصير والطويل.

وعلى ضوء هذا التقديم يستدعي دراسة هذا الموضوع التعرض إلى أهم العوامل التي تتحكم في الاستهلاك العائلي، إذ يتحدد بالدخل المتاح كعامل أساسي إضافة إلى عوامل أخرى، كالمتغيرات النقدية وتكمن أهمية هذه الدراسة خاصة في اقتصاد يتأثر بالتقلبات والتحولات المستمرة في اقتصاد الجزائر كتقلبات أسعار المحروقات التي تؤثر بصورة مباشرة على مداخيل العائلات الجزائرية، مما يؤدي إلى تأثر القدرة الشرائية للمواطن، وبالتالي تأثر الاستهلاك العائلي.

ومن خلال ما سبق طرح التساؤل التالي:

- ✓ ما مدى تأثير كمية النقود المتداولة على الاستهلاك العائلي الجزائري خلال فترة (2000-2021)؟

## اسئلة فرعية:

_كيف تطورت كمية النقود المتداولة في الجزائر خلال فترة (2021_2000)؟

_ماهي التغيرات التي طرأت على الاستهلاك العائلي الجزائري ؟

_ما مدى ارتباط كمية النقود المتداولة بالاستهلاك العائلي الجزائري؟

## فرضيات الدراسة:

بهدف مناقشة إشكاليتنا والإجابة عليها قمنا بوضع الفرضيات التالية:

_ هناك زيادة مستمرة في كمية النقود المتداولة خلال فترة(2021_2000).

_ هناك زيادة مستمرة في الاستهلاك العائلي الجزائري خلال فترة (2021_2000)

_ هناك ارتباط قوي بين كمية النقود المتداولة والاستهلاك العائلي الجزائري .

## أهداف الدراسة:

نحاول من خلال هذه الدراسة الوصول إلى الأهداف التالية:

- ✓ الوقوف على مستوى تطور الكتلة النقدية والاستهلاك العائلي في فترة (2000- 2021).
- ✓ قياس العلاقة بين كمية النقود المتداولة والاستهلاك العائلي وتحديد اتجاهها.

وللإحاطة بكل ما سبق قسمنا الدراسة كالتالي:

أولا: الإطار التفسيري للنظريات النقدية ونظريات الاستهلاك.

ثانيا: الدراسات السابقة المطبقة على متغيرات هذه الدراسة.

ثالثا: الإطار التطبيقي للدراسة.

## مبررات الدراسة:

تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى أسباب موضوعية وأخرى علمية تمثلت في:

- ✓ انشغالنا الكبير به كون أن عرض نقود في تزايد مستمر أمام محدودية الاستهلاك العائلي.
- ✓ قلة الدراسات الاقتصادية المدعمة بتحليل الإحصائيات لمثل هذه الدراسة كانت دافعًا لاختيارنا لهذا الموضوع على مستوى الماستر.
- ✓ الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع.
- ✓ كون الموضوع يندرج ضمن تخصص اقتصاد نقدي وبنكي.

## حدود الدراسة:

تمثلت الحدود المكانية للدراسة في الجزائر، حيث تناول تحت الدراسة فعالية الكتلة النقدية على الاستهلاك العائلي المطبقة من طرف بنك الجزائر، أما الحدود الزمنية فتمثلت في فترة ما بين (2000-2021).

## منهجية الدراسة:

قمنا باعتماد المنهج الوصفي لوصف متغيرات الدراسة ونظرياتها في الفصل الأول من البحث واعتمدنا في الفصل التطبيقي على المنهج التحليلي باستخدام الأدوات الإحصائية لدراسة مدى فعلية تأثير الكتلة النقدية على الاستهلاك العائلي.

## صعوبات الدراسة:

- ✓ نقص المراجع خاصة في جانب الدراسات السابقة.
- ✓ كون موضوع الدراسة موسعًا ولا يمكن الإلمام بجميع جوانبه.
- ✓ عدم توفر بيانات المتعلقة 2019- 2020- 2021 وذلك لعدم إعداد نشر تقارير السنوية لبنك الجزائر.

**هيكل الدراسة:**

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على إشكاليتنا مع المحافظة على الالتزام بمنهجية البحث العلمي اقتضت الضرورة تقسيم الدراسة إلى فصلين سبقتهما مقدمة وتلتهما خاتمة.

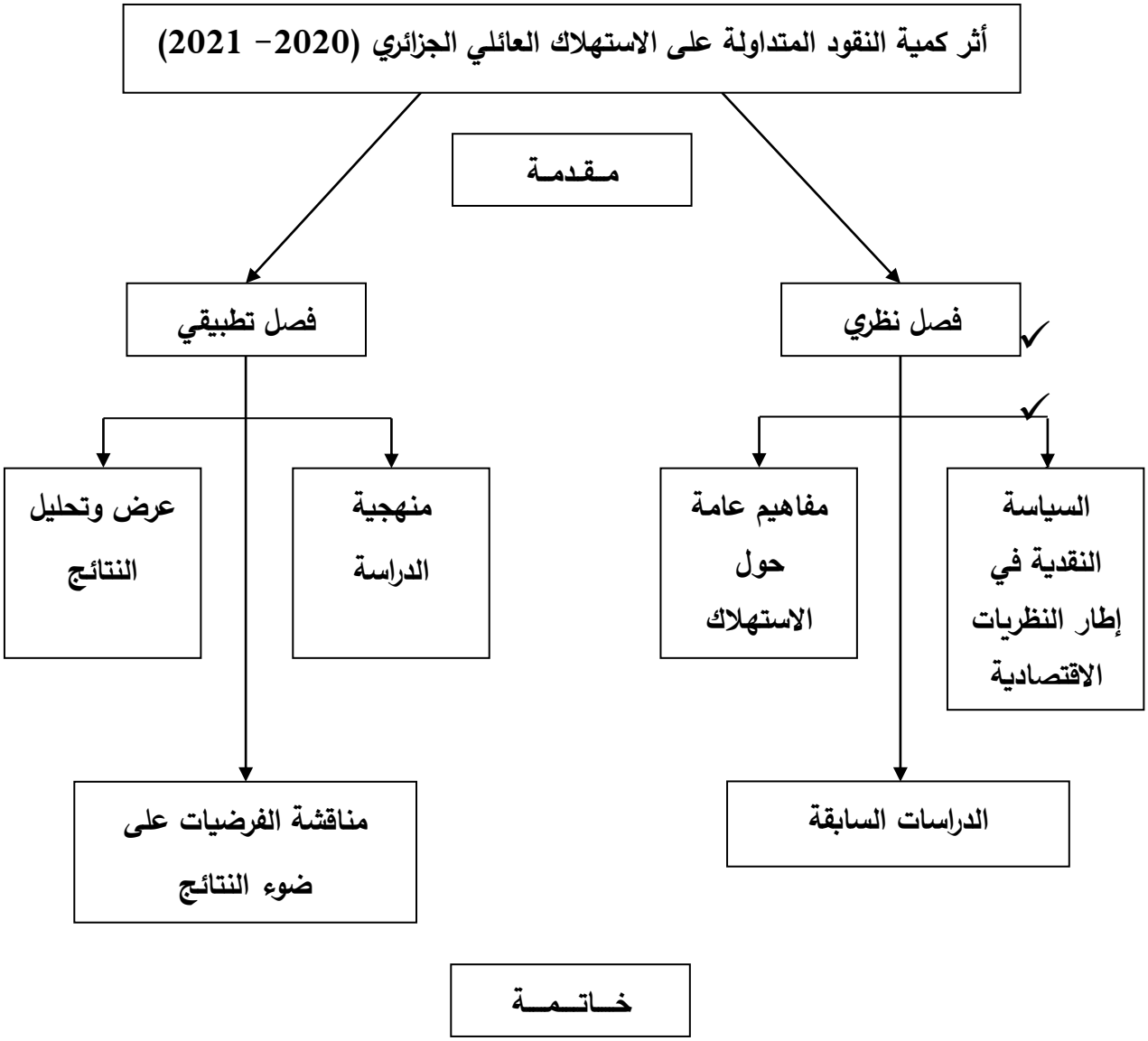

# الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

**تمهيد:**

تهدف النظرية النقدية إلى التعرف على مختلف العوامل التي تحدد لنا قيمة وحدة النقد في أي لحظة من الزمن، وتفسير التغيرات التي تطرأ عليها خلال تلك الفترة، ومع اختلاف المفاهيم يجمع الاقتصاديين على أن جوهر النظرية النقدية هو فهم وتفسير التغيرات الاقتصادية الأخرى بصفة عامة.

لقد عرفت وحدة النقد المستخدمة في هذا العصر مراحل متتالية لنشأتها وتوسع استخدامها ودورها في تسهيل حركية النشاط الاقتصادي، حيث كانت البداية مع محاولة الإنسان التخلص من صعوبات المقايضة، فقام بإدخال ما يسمى بالنقود السلعية ثم النقود المعدنية، فالنقود الورقية التي عرفت قبولا واسعا من طرف الأفراد.

إذن يمكن القول أن النظريات النقدية والمالية لا تهتم بتاريخ نشأة النقود بقدر اهتمامها وتركيزها بتطور مختلف العوامل التي تؤدي إلى رفع وخفض قيمة النقود، وتأثير ذلك على النشاط الاقتصادي.

وبصفة عامة وتبعا لمراحل الفكر الاقتصادي ومختلف المدارس الممثلة له، كانت هناك اربع نظريات نقدية حاولت تفسير مختلف العوامل المؤثرة في قيمة النقود، وما يترتب على ذلك من تغيرات على مستوى العام للأسعار والإنتاج والتوظيف.

## المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية

يرى رواد النظرية الكلاسيكية أن النقود مجرد وسيط في عملية النقود متجاهلين في ذلك الوظائف الاقتصادية الأخرى، واعتبارها مجرد ستار يخفي وراءه العمليات الحقيقية في الاقتصاد القومي. واعتبروها كذلك مجرد عربة تحمل عليها القيم التبادلية في الأسواق، زعما منهم أن النقود تظل محايدة لا أثر لها في الظواهر الاقتصادية الحقيقية باعتبار أن الفكر الكلاسيكي قاسم على الفصل بين العوامل النقدية والعوامل الحقيقية.[1]

ولقد اهتمت المدرسة الكلاسيكية بتحليل العوامل المحددة لقيمة النقود والمستوى العام للأسعار ولقد ظهرت نظريات في تفسير قيمة النقود والمتمثلتان الأولى نظرية كمية النقود والتي اهتمت بعرض النقود والثانية نظرية الدخل والتي بدورها اهتمت بالطلب على النقود سواء عند احتسابها أو إنفاقها.

[1]– عباس كاظم الدعمى، السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، الطبعة الثانية، عمان،دار صفاء للنشر والتوزيع، 2014، ص ص 25.26.

ولقد دار جدلا كبيرا بين رواد المدرسة الكلاسيكية الذين كان يمثلهم فيشر وألفريد مارشال وبيجو وغيرهم على أن هناك علاقة ايجابية بين كمية النقود المتوفرة في التداول وبين المستوى العام للأسعار وكذا أن زيادة كمية المعروض النقدي بمقدار 5 على سبيل المثال تسبب في ارتفاع الأسعار المحلية بنفس النسبة مما يؤدي إلى تغير في القيمة الاسمية وليس في القيمة الحقيقية للناتج القومي الأسمى. رغما منهم أنه ليس بالإمكان الاعتماد على عرض النقود لتحفيز وتغيير مسار الاقتصاد، لأن ما يحدث للقيمة النقدية للنشاط الاقتصادي هو ناتج التغيرات في المستوى العام للأسعار وليس في مستوى الإنتاج وهذا ما خلصت إليه النظرية الكمية عند الكلاسيك. وقد تطورت من المدرسة الكلاسيكية صيغتان تبحثان في دوافع الطلب على النقود الأولى صيغة فيشر للمبادلات والثانية صيغة الأرصدة النقدية أو صيغة كمبردج.

- **صيغة المبادلات لفيشر:**

إن أوضع عرض لصيغة المبادلات قد ظهر في كتابالاقتصادالأمريكي عام **1911** وقد استند فيشر في عرضه لنظريته على صيغة التبادل المشهور**theequation**والتي كانت تهد على دراسة العلاقة بين كمية النقود (عر**exchange**ض النقود) والإنفاق على السلع والخدمات **(pxy)**أو ما يسمى بالدخل الاسمي، لقد افترض فنشر أن النقود لا تطلب لذاتها وإنما لإجراء المبادلات الاقتصادية (وظيفة واحدة هي وسيط في المبادلات) وبما أنها لا تطلب لذاتها فانه حتما ستنفق عاجلا أو آجلا وبما أن الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل وأن قيمة الإنتاج في اقتصاد ما يساوي مجموع ما ينفق على السلع والخدمات المنتجة فان

قيمة ما يباع في مجتمع ما = قيمة ما يشترى في ذلك المجتمع

الحجم المادي للسلع = عدد النقود المملوكة عدد مرات الشراء

الإنتاج والخدمات مستويات الأسعار = كمية النقود سرعة تداولها.

$$V.XM = \text{pxy}$$

ومن الجدير بالقول أن فيشر لم يبحث في نظريته دوافع الطلب بصورة مباشرة بقدر ما كان يهدف فقط إلى تبرير العلاقة بين تيار الإنتاج وتيار الإنفاق في الاقتصاد، وأن صيغته هي مطابقة حسابية أكثر منها نظرية رياضية.

فقد حاول فيشر تفسير تأثير **(V)** سرعة تداول النقد على نظريته ووجد أنها ثابتة على )المدى القصير بافتراض ثابت **(V** انتقل فيشر بنظريته إلى نظرية طلب على النقود وهي النظرية الكمية فإذا ما تضاعفت كمية النقود في الاقتصاد فان الدخل الأسمى سيتضاعف وذلك لأن **(Y)** أيضا ثابتة على المدى القصير، وهذا هو جوهر النظرية الكلاسيكية والتي تنظر على أن التغير في عرض النقد هو المحدد الرئيسي المؤثر على مستويات الإنتاج وبالتالي فان كمية النقود المطلوبة لإجراء المبادلات الاقتصادية تتناسب طرديا مع مستويات الإنتاج **pxy** أو الدخل الاسمي.

**المطلب الثاني: النظرية الكمية للنقود:**

تعتبر النظرية الكمية في النقود إحدى أهم الأفكار التي جاء بها الكلاسيك لأنها ربطت بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، واستطاعت أن تفسر العديد من الظواهر الاقتصادية كالتضخم والركود والنمو وحركة انتقال الذهب بين الدول وتأثيره على جميع المتغيرات الاقتصادية في كل دولة.

وتعود أفكار النظرية الكمية إلى الاقتصادي الفرنسي جان بودان الذي نشر كتابه (الاقتصاد السياسي) عام 1568م وأشار فيه للعلاقات بين تدفق الذهب والفضة من المستعمرات إلى اسبانيا وارتفاع الأسعار.

كما أشار توماس من إلى كيفية التي يؤدي فيها الفائض التجاري لارتفاع الأسعار في بريطانيا، ثم أخذ عدد من الاقتصاديين من بعد هذا التفسير أمثال دافيد هيوم وكانيتون وجون لوك خلال القرن السابع عشر، إلى أن جاء آدم سميث ودافيد ريكارد وتبنوا الفكرة وأسسوا لها من الناحية النظرية.

ويعتبر الفلاسفة العرب أمثال ابن خلدون وتقي الدين المقريزي أول من أسس للعلاقات بين الذهب والفضة والمستوى العام للأسعار حيث أوضح المقريزي أن زيادة النقود تؤدي إلى التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار.

أهم ما يميز النظرية الكمية تحليلها النقدي في أن زيادة كميات النقود تؤدي لارتفاع المستوى العام للأسعار.

**معادلة النظرية الكمية في النقود:**

طور ريكاردو فكرة جان بودان في تحديد العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار عندما حلت النقود الورقية محل النقود المعدنية في بريطانيا في القرن التاسع عشر وحصل التضخم. لكن هذه النظرية بقيت مجرد أفكار عامة إلى أن جاء الاقتصادي الأمريكي ارفينج فيشر وصاغ معادلة النظرية عام 1917م وعرفت باسم معادلة التبادل أو معادلة فيشر كمايلي: $M.V = T.P$

M: كمية النقود

V: سرعة التداول النقدي

T: كمية المبادلات

P: المستوى العام للأسعار

ومن هنا فان حالة الطلب على النقود يحددها الدخل الاسمي، فإذا زاد الإنتاج فان الطلب على النقود يزداد، وهذه حالة الطلب الأول على النقود حسب صيغة المبادلات لفيشر.

وقد انتقدت صيغة فيشر لكونها تغفل دور النقود كخزين للقيمة وأنها افترضت أن العلاقة بين كمية النقود والإنتاج علاقة ميكانيكية، بمعنى أنه ليس هناك ادخار وأن النقود تنفق حال استلامها وبالتالي أغفلت الجوانب السلوكية الأخرى المؤثرة في طلب الأفراد للنقود.

**المطلب الثالث: النظرية النيو كلاسيكية:**

قام بصياغة هده النظرية الاقتصادي الانجليزي الفرد مارشال وهو أحد المفكرين الكلاسيك والذي كانت نظريته استكمالا لنظرية المبادلات لفيشر.

حيث تنظر هذه النظرية للنقود على أنها جزء من ثروة الأفراد وأنهم سيحتفظون ببعضها لغاية الاحتياط (وظيفة الاحتياط) ولأن النقود تختزن قوة شرائية فلا خوف من أن تكتنز لفترة طويلة أو قصيرة وبالتالي بحثت هذه الصيغة ولأول مرة الدوافع السلوكية (الاحتياط) للطلب على النقود، إضافة إلى الوظيفة الأولى كوسيط في المبادلات وظيفة جديدة هي وسيلة الاحتياط.

واشتق مارشال وزملائه نظريتهم من صيغة المبادلات لفيشر والتي افترض فيها أن:

$$MXV = \mathrm{PXy}$$

فإذا قسمنا طرفي المعادلة (v) فإن المعادلة تصبح:

$$M = V/1 \times p.y$$

وعندما يكون سوق النقد في حالة توازن فإن للكمية المعروضة من النقد تساوي تلك المطلوبة وبالتالي نستطيع استبدال M بـ Md.

وباستبدال مقارب السرعة $1/V$ بالرمز K تصبح المعادلة $Md = K \times \mathrm{Py}$

وبما أنها ساكنة (لأنها مقلوب السرعة والسرعة الساكنة حسب التحليل الكلاسيكي)، فإن مستوى المبادلات المتولدة كنسبة ثابتة من الدخل الاسمي تتحدد بكمية النقود التي يطلبها الأفراد الاحتفاظ بها، ولكن ما الذي يجدد مقدار هذا الجزء من الدخل الذي سأحتفظ به؟

إن النسبة (K) والتي سأحتفظ بها على شكل نقود ولغايات الاحتياط تتوقف على العوامل التالية:

1. الأفراد توقعات فكلما كانت متفائلة كان احتفاظهم ب (K) أقل.
2. ثروة الأفراد فكلما زادت قلت (K).
3. مستويات السعار، فكلما انخفضت القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية كلما كان علينا أن نزيد من (K) وذلك لأن القوة الشرائية ليست ثابتة، وبالتالي سيرغب الأفراد في زيادة الأرصدة النقدية لديهم لكي يعيدوا التوازن مع ارتفاع السعار ونلاحظ أن (K) معكوسة (V) بحيث:

$$K = \frac{M}{P.y} V = \frac{P.y}{M}$$

وهذا يعني أنه كلما زادت الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها كلما قلت سرعة تداول النقود والعكس صحيح.

ومن هنا يتضح أن السياسة النقدية في وجهة نظر الكلاسيك تعتبر سياسة محايدة يتمثل دورها في خلق النقود لا أكثر ولا أقل بقصد تنفيذ المعاملات والمبادلات التجارية فقط.

## المطلب الرابع: التفضيل الكينزي عند جون مينارد كينز:

مع بداية الثلاثينات من القرن الماضي شهد العالم أزمة الكساد العظيم 1929- 1932 والتي أثبتت فشل أفكار رواد المدرسة الكلاسيكية حيث ظهرت النظرية الكينزية ممثلة في رائدها جون ميناردكينز حيث قدم حلولا مقترحة لحل تلك الأزمة والذي بدأ تحليله النقدي ينقد الفصل بين نظرية القيمة ونظرية النقود والاسعار التي أشار إليها الكلاسيك فلقد كان لظهور النظرية العامة في التشغيل و الفائدة و النقود عام1936 ففي الوقت الذي يعتقد فيه رواد النظرية الكلاسيكية بحيادة النقود، تأكد النظرية الكينزية على أساس أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه النقود على مستوى الاقتصاد القومي، بمعنى أن التغير في كمية النقود يصحبه تغير في المتغيرات الأخرى في كل من العمالة، الإنتاج، الاستهلاك الادخار والاستثمار وعليه يحدث تغير في الوضع الاقتصادي ككل.

حيث أن أفكار كينز كانت أكثر استقطابا في تلك الظروف، وبالفعل فقد استطاعت المدرسة الكينزية أن تنسف نهائيا مبدأ حيادية النقود لتحول النقاش إلى البحث عن آليات التزاوج بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد النقدي بدلا من الفصل بينهما والذي ساد حتى اندلاع أزمة الكساد العظيم 1929.[2]

حيث تميز الفكر النقدي الكينزي عن سابقه بعدة خصائص يمكن تلخيصها فيما يلي:[3]

أ-اعترض كينز على فرض النظرية الكلاسيكية القائم بالتشغيل الكامل للاقتصاد.

ب-لم يفصل كينز في تحليله بين الاقتصاد العيني والنقدي.

ج-وجه كينز اهتمامه إلى التفضيل النقدي.

د-افترض كينز أن كثيرا من الأثمان تخضع لجمود كبير على عكس التقليد بين الذين افترضوا مرونة أن سعر الفائدة ظاهرة نقدية تتحدد بعرض النقود والطلب عليها.

ز-أولى اهتمامه إلى التحليل الكلي للمعطيات الاقتصادية بدل الاهتمام بالجزئيات.

## المطلب الخامس: النظرية النقدية (الكمية الحديثة):

لقد انتقد أنصار المدرسة النقدية والتي يزعمها الاقتصادي الأمريكي ملتن فريدمان التحليل الكينزي حيث يبني أصحاب هذه المدرسة آراءهم بالتنسيق مع مدرسة أخرى تسمى بمدرسة المنفعة والتي تزعم أن النقود تمنح حاملها المنعة مثلها مثل الحائز على السلع، وبذلك فإن إدخال الناتج الإجمالي في الطلب على النقود يرجع الى أن الناتج الإجمالي يمثل قيدًا للإنفاق فهو بمثابة مقياسللحجم , يقابل الدخل في دالة الاستهلاك ويستخدم أصحاب هذه المدرسة تعريفا عريضا للنقود.[4]

كما يرى زعماء الفكر النقدي بأن غرض النقود هو المحدد الرئيسي لمستويات الناتج والعمالة في الأجل القصير ومستوى السعار في الأجل الطويل، كما تختلف آراء فريدمان عما هو عليه من الاقتصاديين رواد المدارس الأخرى حول الطلب على النقود فهو يختار الفترة الطويلة في تحليله للطلب

[2]- رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكر الإسلامي والغربي، عمان، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2016، ص 128-129.

[3]- لحلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي)، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص ص 45-46.

[4]- عباس كاظم الدعمي، السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، مرجع سبق ذكره، ص 38.

على النقد، مؤسسا بذلك المنهج النقدي وما يعرف بالنظرية الكمية الجديدة للنقود فحسب رأيه هناك عوامل يتوقف عليها الطلب على النقود لدى فريدمان نذكر منها ما يلي:

**تكلفة الفرصة البديلة للنقود:**

- تعنى أن تكلفة الاحتفاظ بالنقود تقاس بما يفقده المحتفظون بها من جملة للعوائد مضحي بها في شكل عائد على الأسهم وما يحدث للمحتفظون بالنقود من فقدان في القيمة طيلة فترة الاحتفاظ في حالة الانخفاض في القيمة نتيجة الارتفاع في معدلات التضخم.[5]

**الثروة الكلية للوحدات الاقتصادية:**

يرى فريدمان أن الثروة الكلية للوحدات الاقتصادية باعتبارها أصل نقدي هي المحدد الأول للطلب على النقود إلى جانب الثروة البشرية وعليه يعتبر هذا المؤشر أحد القيود المتعلقة بميزانية هذه الوحدات الاقتصادية والتي تقيد أو تحدد من طلبها على النقود أي أن الثروة الكلية للوحدات الاقتصادية هي الأساس والمحرك الأساسي للطلب على النقد.[6]

**العوامل التي تؤثر في الأذواق وترتيب الأفضليات لدى المالكين للثروة:**

يرى فريدمان أن المتعاملين الاقتصاديين المالكين للثروة يقومون بتوظيف أموالهم بناءا على أذواق المستهلكين أي أن الأذواق المستهلكين وترتيب الفضليات أثر في الطلب على النقود.[7]

---

[5]– سهير محمود معتوق، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1988، ص 85.

[6]– أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم، الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 192.

[7]–أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم، المراجع السابق، ص 192.

## المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الاستهلاك

تعتبر النظري النقدية من أهم النظريات الاقتصادية التي ركزت الاهتمام على دراسة الأثر الذي يحدثه التغيير في كمية النقود على المستوى العام للأسعار، وقد تبنى هذا الاتجاه الاقتصاديون الكلاسيك الذين ركزوا على تفسير العوامل التي لها علاقة بتحديد قيمة النقود وأهملوا العوامل التي تتحكم في مستوى الإنتاج والتشغيل الكامل، وقد صاغ الاقتصاديون الكلاسيك أفكارهم هذه على شكل نظرية أطلقوا عليها نظرية كمية النقود التي تؤكد بأن مصدر التغيير في الأسعار ناتج عن مقدار التغير في كمية النقود فقط وظل هذا الفكر مسيطر حتى حدوث لازمة العالمية (1929-1933) التي كشفت عن قصور في النظرية الكلاسيكية، مما أدى إلى بروز نظرية نقدية حديثة على يد العالم الاقتصادي "جون مينارد كينز" هاجم فيها الكلاسيك حول العلاقة الطردية بين تغير كمية النقود والسعار.

الاستهلاك هو الهدف من النشاط الاقتصادي وهو أيضا المحرك وذلك لتأثيره الديناميكي على الإنتاج وكما هو معروف فإن العائلات تستعمل داخلها لإشباع حاجاتها من السلع والخدمات وسنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف الاستهلاك وأنواعه ومحددات.

### المطلب الأول: مفهوم الاستهلاك:

هو العملية التي تمكن الأفراد من اشباع رغباتهم وتؤدي في نفس الوقت إلى القضاء على وجود المنفعة والقيمة في نفس الوقت، فالإنسان الذي يستهلك مادة ما يعمل في الواقع للقضاء على قيمة تلك المادة.[8]

الاستهلاك هو إنفاق الدخل على السلع والخدمات التي يمكن استعمالها في فترة قصيرة كاستهلاك المواد الغذائية والملابس والسيارات، ويعني الاستهلاك عادة (الإنفاق الاستهلاكي)، حيث أن مقدار الاستهلاك والإنفاق الاستهلاكي على السلع الاستهلاكية متطابقين، وطبقا لهذا المفهوم فإن الدخل يذهب الادخار ومن ثم يمكن استهلاكه في المستقبل.[9]

[8]- فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي "مدخل للدراسات الاقتصادية"، دار الحداثة للطباعة، بيروت، 1981، ج1، ص 21.

[9]- مجيد على حسين، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، الطبعة الأولى، ص 127.

كما يعني الاستهلاك استخدام السلع والخدمات لإشباع حاجات ورغبات الأفراد بشكل مباشر ونهائي، وهذا الاستهلاك يمكن أن يرتبط بالاستهلاك الضروري، كما هو عليه الحال في استهلاك السلع والمنتجات الغذائية أو شبه ضروري أو كمالي، كما أنه يرتبط باستهلاك سلع تنتهي بمجرد استخدامها، أي أنها تستخدم لمرة واحدة ولا يتكرر استخدامها، وأن الاستهلاك يمكن أن يتضمن استهلاك سلع تدوم في الاستخدام الأكثر من مرة لفترة قصيرة أو لفترة طويلة ويطلق على هذه السلع بالسلع الاستهلاكية المعمرة.[10]

## المطلب الثاني: أنواع الاستهلاك:

لتحديد أنواع الاستهلاك نعتمد على عدة معايير لتقسيمه ومن بين هذه المعايير.

### 1-على أساس الغرض من الاستهلاك:

حيث يقسم الاستهلاك إلى نوعين الاستهلاك النهائي (الشخصي) والاستهلاك الوسيط (انتاجي).

فالاستهلاك النهائي يشمل على الاستهلاك المرتبط بالأفراد والهيئات المختلفة، الذين يقومون بشراء السلع من أجل الاستخدام الشخصي أو العائلي أو المنزلي، بينما الاستهلاك الوسيط يرتبط باستهلاك الوحدات الإنتاجية للسلع والخدمات في العمليات الإنتاجية.

### 2-على حسب الجهة المستهلكة:

حيث يقسم إلى استهلاك خاص (الفردي) واستهلاك عام (الجماعي) فيعرف الاستهلاك الخاص على أنه عملية استخدام السلع والخدمات لإشباع حاجات الأفراد والعائلات، أما الاستهلاك العام فهو الاستهلاك الذي تقوم به الهيئات والوحدات الحكومية وشبه الحكومية المختلفة.

### 3-بالاعتماد على مصدر السلع والخدمات المستهلكة:

يقسم الاستهلاك في هذا المعيار إلى: الاستهلاك السوقي والاستهلاك الذاتي، حيث في النوع الأول من هذا التقسيم تكون عملية استعمال السلع والخدمات لإشباع الحاجات عن طريق شراء هذه السلع والخدمات من الأسواق مقابل مبالغ نقدية، بينما في النوع الثاني تكون عن طريق استهلاك جزء من الوحدة المنتجة قصد تلبية حاجاتها.

[10]- فليح حسن خالف، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 142.

**4-على أساس نوعية الشيء المستهلك:**

أي سلعة كانت أم خدمة، فالاستهلاك السلعي يعرف على أنه استخدام لماله وجود مادي مثل السكر والحليب لإتباع حاجات الفرد من الغذاء أما الاستهلاك الخدماتي يعرف بأنه استخدام مل ليس له وجود مادي مثل: النقل، العلاج، التعليم.... وغيرها من الخدمات

## المطلب الثالث: النظريات الكلية المفسرة للاستهلاك:

### 1-قانون أنجل:

يعتبر أنجل من قام بدراسة مقطعية لاستهلاك أي اعتماد على معطيات خاصة بميزانية الأسر خلال فترة زمنية قصيرة، حيث قام في سنة 1853 بجمع هذه المعطيات من عينة 200 أسرة، ثم قسمها إلى ثلاث أنواع:

- ✓ أسرة محتاجة تعتمد إلى حد ما على المساعدات الاجتماعية.
- ✓ أسرة ذات دخل منخفض.
- ✓ أسرة غنية وجودها لا يعتمد على الغير.

وفي سنة 1857 قام أنجل بدراسة تجريبية حول الإنفاق الاستهلاكي وتوصيل إلى ما يعرف حاليا "بقوانين أنجل" وهي كالتالي:

-**القانون الأول:** كلما ارتفع الدخل فإن النسبة المخصصة للإنفاق على المواد الغذائية تتناقص، مما ينتج عنه مرونة داخلية اصغر من الواحد.

-**القانون الثاني:** مهما تغير فإن النسبة المخصصة للإنفاق على الألبسة، السكن التدفئة والإنارة تبقى ثابتة وبالتالي المرونة الداخلية تساوي واحد.

-**القانون الثالث:** الجزء المخصص لبقية النفقات الاستهلاكية يزداد بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل أي أن مرونة الدخل أكبر من الواحد.

وبناءا على هذه القوانين يرى أنجل أنه كلما كانت الأسرة فقيرة كلما كان الجزء المخصص من ميزانيتها على الإنفاق الاستهلاكي أكبر.

وفي سنة 1985 تم تأكيد القوانين الثلاث لأنجل من طرف "ألن وباولي" بعد إجراء دراسة قياسية على ميزانية السر حيث تمكنا من اختبار قوانين أنجل وخلصا إلى المعادلة التالية:[11]

$$Cij = aj + bjyi$$

حيث:

Cij: تمثل الإنفاق الاستهلاكي للأسرة (i) على المجموعة السلعية (j)

Yi: يمثل دخل الأسرة (i)

Aj: يمثل الإنفاق الاستهلاكي على المجموعة السلعية (j)

Bj: يمثل ميل دالة الإنفاق الاستهلاكي على المجموعة السلعية (j)

**2-نظرية الدخل المطلق:**

**2-1-دالة الاستهلاك عند كينز:**

تعرف نظرية كينز في الاستهلاك غالبا بنظرية الدخل المطلق ذلك لأن قرارات الاستهلاك مبنية على القدر المطلق من الدخل الجاري الذي يحصل عليه الأفراد، فالدخل المتاح وفق هذه النظرية هو المحدد الرئيسي للإنفاق الاستهلاكي، فالاستهلاك يزداد بزيادة الدخل غير أن هذه الزيادة في الاستهلاك عادة ما تكون أقل منها في الدخل على اعتبار أن دخل الفرد قبل حصول الزيادة فيه يغطي جزء هام من استهلاكه وبالتالي فإنه يخصص نسبة أقل لزيادة الاستهلاك من زيادة الدخل.

وقد عبر كينز عن هذه العلاقة بين الاستهلاك والدخل رياضيا بدالة الاستهلاك التالية:

$$C = Ca + Cy \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

[11]- سمير معوضي، التحليل الكمي لسلوك الإنفاق الاستهلاكي الأسري في الجزائر اتجاه المجاميع السلعية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007، ص 92.

حيث:

: يمثل استهلاك الفرد.C

: يمثل الدخل المتاح للفرد أو الموضوع تحت التصرف.Y

: يمثل الاستهلاك المستقل الذي لا يتغير مع الدخل أو ما يعرف بحد الكفاف.Ca

: يمثل الميل الحدي للاستهلاك وهو يعبر عن التغيير في الاستهلاك الناجم عن التغير في الدخل

أي هناك علاقة طردية بين الدخل المطلق المتاح (y) ومستوى الاستهلاك (C) بعد حد الكفاف (Ca) فكلما زاد الدخل المتاح كلما زاد مستوى الاستهلاك.

$$MPC = C = \frac{DC}{DY} \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

وعليه وانطلاقا من العلاقة السابقة بين الدخل والاستهلاك والتي تضمنتها دالة الاستهلاك يمكن استخلاص ما يلي:

1-أن دالة الاستهلاك تتسم بالثبات النسبي في علاقتها بمستوى الدخل.

2-أن الميل المتوسط للاستهلاك (APC) يتجه نحو الانخفاض مع الاستمرار في الزيادة في الدخل، لأن نسبة ما يخصص من الدخل للإنفاق على الاستهلاك تقل بزيادة الدخل حيث:$APC = \frac{C}{Y}$

3-أن الميل الحدي للاستهلاك يكون اقل من الميل المتوسط للاستهلاك لأن نسبة ما يخصص من الزيادة في الدخل لأغراض الاستهلاك يكون اقل من النسبة التي خصصت من الدخل أصلا للاستهلاك.

4-أن الميل المتوسط للاستهلاك يمكن أن يكون أكبر من الواحد الصحيح، عندما يكون الاستهلاك اكبر من الدخل، ومساويا للواحد الصحيح عندما يكون الاستهلاك مساويا للدخل، وأقل من الواحد الصحيح ويتجه نحو الانخفاض عندما يزيد على الاستهلاك.

5-أن الميل الحدي للاستهلاك يمكن أن يتجه نحو التناقص مع الزيادة في الدخل خاصة عند ذوي المداخيل المرتفعة، فالفرد يكتفي بإنفاق دخله الأصلي، ولذلك عادة ما تستهلك الاسر الغنية أصغر من دخلها عن السر الفقيرة فهم يدخرون نسبة أكبر من دخولهم.

**2-2-دالة الاستهلاك الطويلة الأجل ودالة الاستهلاك القصيرة الأجل:**

إن دالة الاستهلاك في الأجل الطويل هي دالة الاستهلاك التي تمر بنقطة الأصل والتي تكون فيها $Ca = O$ حيث يتحقق التناسب بين الاستهلاك والدخل ولذلك معادلة دالة الاستهلاك تصبح كما يلي:

$$C = C.Y \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

في هذه الحالة يكون الميل الحدي للاستهلاك يساوي إلى الميل المتوسط للاستهلاك عند جميع مستويات الدخل $MPC = APC$.

**3-نظرية الاستهلاك عندكينز:**

أدت النقائص التي شابت المفهوم الكينزي للاستهلاك كافتراضه بأن الميل الحدي للاستهلاك ثابت أي أن للاستهلاك لا يتغير بنفس نسبة تغير الدخل Kuznets في عام 1946 إلى نشر دراسته حول الادخار والاستهلاك حيث حاول دراسة العلاقة بين الاستهلاك والدخل في الولايات المتحدة الأمريكية منذ فترة الحرب الأهلية، وقد تضمنت المعلومات الإحصائية شيئين مهمين حول السلوك الاستهلاكي.

تشير إحصائيات الفترة الطويلة إلى إثبات الميل المتوسط للاستهلاك عند ارتفاع حجم الدخل في المد الطويل $APC = PMC$

تشير إحصائيات الدورة الاقتصادية إلى أن الميل المتوسط للاستهلاك أقل من المعدل العام خلال فترات ارتفاع الأسعار وأكبر من المعدل العام خلال انخفاض الأسعار، وبذلك يصبح الميل الحدي للاستهلاك أكبر من الميل المتوسط للاستهلاك في الأمد القصير عندما تتغير مستويات الدخل.[12]

[12]- ضياء مجيد الموسوي، التحليل الاقتصادي الجزئي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 157.

**4-نظرية الدخل النسبي:**

لقد بنى ديوزمبري نظريته هاته على افتراضين:

**الافتراض الأول:**

الأفراد يهتمون بمستوى الاستهلاك أي نسبة الاستهلاك إلى نسبة استهلاك الآخرين.

**الافتراض الثاني:**

إن المستوى الحالي للاستهلاك لا يتأثر فقط بمستوى الدخل الحالي (المطلق) وإنما يتأثر أيضا بمستوى الاستهلاك السابق أي أنه توجد علاقة بين الاستهلاك الحالي والدخول السابقة، حيث يرى ديوزمبري بأن العائلات لا يمكنها تخفيف استهلاكها الذي بلغته، لأنها تجد صعوبة في ذلك ولكنها تستطيع تخفيض ادخارها لأي فترة زمنية معينة حتى تحافظ على نفس استهلاكها السابق.

من خلال هاتين الافتراضين يمكن كتابة دالة الاستهلاك كما يلي:

$$C_t = \int (y_t, \bar{y})$$

حيث:

$C_t$: تمثل الاستهلاك الحالي

$y_t$: تمثل الدخل الحالي

$\bar{y}$: تمثل أكبر دخل تم الحصول عليه في الفترة السابقة

فإن كان الدخل دوما متزايد فإن الاستهلاك يمكن التعبير عنه كما يلي:

$$\mathrm{C_t} = \int (\mathrm{y_t}, \mathrm{y_{t-1}})$$

لأن $y_{t-1}$ هي أكبر دخل تم عليه في الفترة السابقة ويساوي في هذه الحالة $\bar{y}$ إذن أهم فكرة يمكن أن نستخلصها مما قام به ديوزمبري هي أن الاستهلاك لا يخضع لدخل واحد وإنما لسلة المداخيل السابقة ومن هذه الفكرة انطلق ميلتون فريدمان في محاولة إيجاد المتغيرات التي تتحكم في الاستهلاك.[13]

**5-نظرية براون:**

يرى براون أن الأفراد يغيرون سلوكهم الاستهلاكي ببطء، يعني أن مستوى الاستهلاك ينتقل وبنسبة ضعيفة في المستوى الاستهلاكي الجديد، عن طريق نسبة تأثير الاستهلاك السابق على الاستهلاك الحالي، وتعرف هذه النسبة بمعدل التعديل، ويمكن صياغة نموذج براون كما يلي:

$$C_t = C_o + BY_t + dC_{t-1}$$

لدينا: الميل الحدي للاستهلاك في المدى القصير هو B

لأن: $MPC = \frac{t}{dy_t} =$

$$MPC = \frac{b}{1-d}$$

إن الفكرة التي جاء بها براون هي أن الاستهلاك الحالي لا يتأثر فقط بالدخل المتاح الجاري وإنما يتأثر أيضا باستهلاك الفترة الماضية وبالتالي هذا يجعل الاستهلاك الحالي يتغير بنسبة طفيفة في الفترة القصير، أما التغير في الدخل المتاح هو السبب الرئيسي لتغير الاستهلاك في الفترة القصيرة ومنه الصيغة الخيرة تمثل الميل الحدي للاستهلاك في المدى الطويل كونها تعتمد على معامل استهلاك الفترة الماضية في دالة الاستهلاك.[14]

[13]– ضياء مجيد موسي، التحليل الاقتصادي الجزئي، مرجع سابق ص 157.

[14]– بختي سعاد، النمذجة القياسية لدوال الاستهلاك العائلي للفترة (1970–1999) رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2000، ص 18.

**6-نظرية الدخل الدائم (فيردمان):**

لقد ظهرت فرضية الدخل الدائم في كتاب فريدمان (نظرية دالة الاستهلاك) والذي تم نشره عام 1957 يحاول فريدمان بموجب هذه الفرضية حل مشكلة التناسب بين الاستهلاك والدخل وذلك بتقسيم الدخل والاستهلاك إلى جزئين:

-**الأول: الدخل الدائم أو المستمر:** وهو الدخل الذي تتوقع العائلات استمرار الحصول عليه خلال مدة زمنية طويلة وبالتالي فهو مفهوم طويل الجل.

-**الثاني: الدخل الانتقالي أو المؤقت:** وهو الدخل الذي يتضمن جميع العناصر الوقتية أي أنه يتضمن أية إضافات غير متوقعة (أو نقص غير متوقع) في الدخل الدائم كتغيرات الدخل بسبب العوامل الموسمية أو الدورية أو المكافآت أو العقوبات فإذا رمزنا للعنصر الدائم بالرمز P والعنصر المؤقت بالرمز t عندها يمكن تقسيم الدخل y إلى دائم $y_p$ ومؤقت $y_t$ وكذلك الاستهلاك إلى استهلاك دائم $C_p$ واستهلاك مؤقت $C_t$.

أي سيكون لدينا ما يلي:

$$y = y_p + y_t$$

$$C = C_p + C_t$$

لقد افترض فريدمان أنه ليس هناك علاقة بين الدخل المؤقت والدخل الدائم، وبين الاستهلاك المؤقت والاستهلاك الدائم وبين الاستهلاك المؤقت والدخل المؤقت. وإن العلاقة الثابتة طويلة المدى ستكون فقط بين الدخل الدائم والاستهلاك الدائم كما يلي:

$$\mathrm{C_p} = \mathrm{Ky_P}$$

حيث ان $K$ معلمة تمثل الميل الحدي للاستهلاك من الداخل الدائم وأن $0 < K < 1$

ويرى فريدمان أنه إذا ربطنا بين الاستهلاك بشكل عام C والدخل المتاح y فتحصل على علاقة غير تناسبية وذلك لن الدخل المتاح قد يتضمن دخولا موجبة أو سالبة.

## المطلب الرابع: دالة الاستهلاك:

سمحت قوانين "أنجل" بإعطاء نظرة شاملة لبنية دالة الاستهلاك وسلوكيات الأعوان الاقتصاديون نتيجة التغير في دخولهم، لكن سهولة ترتيب السلع إلى سلع دنيا، عادية وكمالية يعطي صفة الغموض للظاهرة، وبالتالي من الضرورة تعميق هذا السؤال عن طريق دراسة دالة الاستهلاك.

هناك احتمالات للعلاقة بين الدخل والاستهلاك منها أي زيادة في الدخل تؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب الاستهلاكي ولكن بنسبة أقل، ودالة الاستهلاك تتكون من جزء الاستهلاك المستقل أي أنه مستقل تماما على مستوى الدخل المتاح وهو ثابت نرمز له برمزaويمكن التغير عنه كما يلي:C=a

حيث أن $C$ هو الاستهلاك و $a$ هو جزء من الاستهلاك المستقل عن الدخل وهو ثابت، يعبر عنه اقتصاديًا لحد الكاف.

لكن الواقع بين أن الأفراد يزيدون من طلبهم الاستهلاكي بزيادة الدخل وهذه الزيادة يعبر عنها بالميل الحدي للاستهلاك وطلق على هذا الجزء من الاستهلاك بالاستهلاك التابع $a$

حيث أن:

Bهو الزيادة في تحصيل في (C) أي الاستهلاك نتيجة زيادة المتغير المستقل $y_a$ بوحدة واحدة $y_a$ هو الدخل المتاح.

ومنه فإن دالة الاستهلاك تكتب كما يلي:

$$C = a + by_a$$

ويعتبر كينز أول من طور هذه الفكرة في كتابة النظرية العامة في التشغيل "والفائدة والنقود".

### 1-الميل الحدي للاستهلاك:

هو ميل الأفراد إلى إنفاق جزء من دخلهم على السلع وخدمات الاستهلاك النهائية والذي نرمز له في دالة الاستهلاك بالرمز $b$. أما حسابيا فهو المقدار الذي يعبر عن نسبة تغير الطلب على السلع إلى تغير الدخل الذي أحدث هذا التغير في الطلب، وبعبارة أوضح هو عبارة عن مقدار الزيادة في الاستهلاك نتيجة زيادة الدخل بوحدة واحدة ويتم حسابه كما يلي:$MPC = b = \frac{DC}{Dy}$

حيث$DC$: هو مقدار تغير الاستهلاك نتيجة الدخل.

$Dy$: هو مقدار تغير الدخل.

إذا انطلقنا من كون دالة الاستهلاك مستمرة وقابلة للاشتقاق فإنه بالتالي يمكننا حساب الميل الحدي للاستهلاك عن طريق اشتقاق دالة الاستهلاك بالنسبة للمتغير المفسر (الدخل).

$$MPC = b = \dot{C} = \frac{df}{dy} > 0$$

**2-الميل المتوسط (APC):**

هو عبارة عن حاصل قسمة الاستهلاك الكلي على الدخل المتاح أي $\frac{}{yd}$ ويساوي أيضا حاصل قسمة دالة الاستهلاك على الدخل المتاح:

$$APC = \dot{b} = \frac{C}{yd} = \frac{a}{yd} + b$$

يكون الميل المتوسط للاستهلاك أكبر دوما من الميل الحدي للاستهلاك طالما أن الاستهلاك المستقل موجب.

**3-دالة الاستهلاك الكلية:**

دالة الاستهلاك الكلية هي عبارة عن مجموع سلوك الاستهلاكيات الفردية حيث أن دالة الاستهلاك في هذه الحالة تساوي إلى مجموع الاستهلاكيات المستقلة للأفراد مضافا إليها الاستهلاكيات التابعة.

$$C_g = (a_1 + a_2 + \cdots + a_n) + (b_1 + b_2 + \cdots + b_n).yd/n$$

هي دالة الاستهلاك على المستوى الكلي.Cg:

. هي الاستهلاك المستقل في دوال الاستهلاك الفرديةan.....a2,a1:

هي الميول الحدية للاستهلاك في دوال الاستهلاك الفردية.bn.....b2,b1:

هوالدخل المتاح. Ya:

هو الاستهلاك التابع في دالة الاستهلاك الفردية.n.....1,2,=iحيث yd,i, علما ان

**المبحث الثالث: الكتلة النقدية في الجزائر:**

**المطلب الأول: المجمعات النقدية في الجزائر:**

يتم تصنيف مكونات الكتلة النقدية إلى مجمعات نقدية والغاية من التصنيف هو التمييز بين هذه المكونات وذلك بشكل منطقي وقد تم ترتيب المجمعات وفقا لدرجة السيولة التي تتمتع بها مكونات الكتلة النقدية.

**المجمع النقدي $M_1$:** بحيث يقع في قمة تركيب الكتلة النقدية نجد ما يسمى بالقاعدة النقدية والتي تتمثل في النقد القانوني أو نقد البنك المركزي والتي تتكون أساسا من الاوراق النقدية مضافا إليها مختلف القطع النقدية الجزئية وذلك إضافة إلى مبلغ الودائع تحت الطلب والتي تتمثل في أرصدة الحسابات الجارية المفتوحة لصالح الجمهور لدى البنوك التجارية ومراكز الشيكات البريدية وحتى لدى الخزينة العمومية والبنك المركزي وبالتالي نحصل على المجمع النقدي الأول **($M_1$)** والذي يتمتع بالسيولة عالية جدا كما أن هذا المجمع يحتوي على مجموع وسائل الدفع والتي تمكن الوحدات الاقتصادية من الاختيار المباشر والآني بين كل السلع والخدمات كما يمكنها من تسوية ديونها الناشئة عن التبادل.

إن تعريف المجمع النقدي الاول كمجموع وسائل الدفع يقضي عدم الأخذ في الحسبان لاحتياطات البنوك نظرا لأنها غير معدة لشراء السلع والخدمات.

$$M_1=E+D$$

حيث:

النقود القانونية المتداولة.E:

ودائع تحت الطلب. D:

ويطلق على هذا المجمع بالكتلة النقدية بالمعنى الضيق.

**المجمع النقدي الثاني:** بالإضافة إلى المجمع الأول، نجد نوع آخر من الودائع المسجلة في ميزانيات البنوك التجارية، وهي ما سمي بالودائع لأجل وهي تلك الأموال التي يودعها الزبون في البنك مع امتناعه عن طلبها قبل انقضاء أجل معين.

وكذا الودائع الدفترية أو ودائع الادخار الموجودة لدى البنوك التجارية والتي يتم تداولها بواسطة الدفتر بدلا من الشيك.

ويتميز هذا المجمع بسيولة أقل من المجمع الأول بحيث يمكن تحول هذه الودائع إلى وسائل دفع ولكن ليس عند الطلب، وإذا تم ذلك فإنها تتحمل بعض التكاليف كالتنازل عن الفوائد أو تحمل لتكاليف المعاملات

$$M_2=M_1+DT$$

المجمع النقدي الاول.$M_1$:

ودائعلأجل. DT:

ويمكن القول بان المجمع النقدي الثاني هو مجمع وسائل الاحتفاظ المؤقت للقوة الشرائية و يطلق على هدا المجمع الكتلة النقدية بالمعنى الواسع.

**المجمع النقدي الثالث**:بالإضافة إلى المجمع النقدي الثاني فإن المجمع النقدي الثالث يضم الودائع لأجل والموجودة لدى المؤسسات المالية وغير مصرفية وهي تلك الودائع الموجودة لدى صناديق التوفير والاحتياط وكذا سندات الخزينة العمومية غير المالية، ونظرا لكون هذه المؤسسات لا تنتمي إلى القطاع المصرفي فإنها غير مراقبة بشكل وثيق من طرف السلطات النقدية.

ويمكن القول بأن المجمع الثالث هو المجمع الذي يضم وسائل تخزين القيم، كما يطلق عليه اسم السيولة للاقتصاد في لحظة معينة

$$M_3=M_{2+}S$$

هذه المجمعات المكونة لعناصر الكتلة النقدية والموجودة في اقتصاد معين كما يمكن إضافة مجمعات نقدية أخرى، حيث أنه في فرنسا يضاف مجمع نقدي رابع.

**المجمع النقدي الرابع**:وهذا المجمع النقدي تم استحداثه نظرا لبعض التقارب الشديد في التوظيفات في سندات الخزينة وأوراق الخزينة العمومية والتي تكون في حوزة لأعوان غير الماليين.

**المطلب الثاني: الإصدار النقدي في الجزائر:**

**1-سقف الإصدار النقدي قبل قانون 17/ 10:**

من خلال قانون **90/ 10** وما جاء بعده يمكن التعرف على الحالات التي يقوم فيها بنك الجزائر بإصدارات نقدية جديدة والتي نوردها فيما يلي:

**أ-الذهب النقدي والعملات الأجنبية:**

تتم تسوية عملية التبادل التجاري بين الدول عن طريق العملات الصعبة والذهب النقدي، وينتج عن ذلك فوائض لدى الدول المصدرة، غير أن هذه الفوائض سواء من الذهب النقدي أو العملات الأجنبية لا يتم تداولها محليا وعليه تقوم البنوك المركزية بتحويل هذه الفوائض إلى عملية وطنية، بتعبير آخر يتم إصدار مقابل نقدي محلي للفوائض المحققة وهو ما يعني أنه يتم طبع نقود جديدة بعطاء الفائض في الذهب النقدي والعملات الأجنبية.

في الجزائر وقبل قانون **17/ 10** كانت هذه الفوائض- وعلى صعوبة تحقيقها- وحيث يستلزم الامر تحقيق فائض تدفق خارجي موجب، يتم تحويلها إلى العملة الوطنية، أي أن سقف إصدار النقود وفق نظام التغطية بفوائض الذهب النقدي والعملات الأجنبية هي القيمة الكلية لهذه الفوائض.

**ب-سندات الخزينة:**

تحتاج الخزينة العمومية أثناء تسييرها للنفقات العمومية إلى تمويل الأنشطة الحكومية ويحدث أن تفوق إيرادات الخزينة النفقات الإجمالية في وقت معين وهو ما يستوجب حصولها على تمويل من البنك المركزي، فهي الجزائر تطلب الخزينة العمومية تسبيقات من بنك الجزائر لتغطية العجز في الميزانية العمومية، والذي يظهر حين تتجاوز النفقات المستمرة قيمة الإيرادات المتقطعة عبر الزمن.

وفيما يتعلق بسقف الإصدارات النقدية مقابل هذه التسبيقات فقد تم تحديده قبل قانون **17/ 10** بقيمة **10٪** من الإيرادات العادية للدولة للسنة الماضية على أن يكون استحقاق هذه الأموال خلال **240** يوما كما يقوم بنك الجزائر بعملية شراء سندات الخزينة بهذه القيمة وتمر عملية البيع والشراء من خلال السوق ما بين البنوك.

**جـ-إعادة الخصم:**

يعتبر البنك المركزي آخر ملجأ للإقراض عند البنوك التجارية، وتتم عملية الإقراض عن طريق تقديم بعض الأصول التي تملكها هذه البنوك للبنوك للبنك المركزي وتتمثل هذه الأموال أساسا في

السندات التجارية، التي تحصل عليها البنوك التجارية عن طريق عمليات الخصم، وتسمى عملية الإقراض هذه بإعادة الخصم فالبنك المركزي يحصل على مقابل أو عمولة مقابل خصم هذه السندات المخصومة سلفا من طرف البنوك ويمكن تسمية هذه العملية بالاقتراض الوطني في الجزائر لم تفصل القوانين المصرفية في الأوراق المقبولة لعملية الخصم من طرف بنك الجزائر وتبقى تقديرات البنك المركزي لسقف الإصدار مقابل هذه الأوراق بما يراه من الوضع الاقتصادي السائد، وقراءته للسياسة النقدية الواجب إتباعها في ظل هذه الأوضاع كل هذا يقودنا إلى القول أن سقف الإصدار النقدي في هذه الحالة يرجح إلى تقديرات البنك المركزي والسياسات المنتهجة، ففي التعليمة رقم **02-2016** المؤرخة في **24** مارس **2016** حدد بنك الجزائر هذه السندات بـ: -سندات الخزينة العمومية.

-سندات خاصة.

**2-سقف الإصدار النقدي وفق قانون 10/17:**

جاء قانون **17/ 10** بتعديل بسيط في شكله، عميق في مدلوله وتأثيراته للأمر **11/03** وهو تعديل من المادة **45** بإضافة المادة **45** مكرر، ونص القانون على إمكانية تمويل بنك الجزائر للخزينة العمومية بشكل مباشر من خلال شراء السندات المالية التي تصدرها، وذلك استثنائيا ولمدة 5 سنوات.

وحددت الحالات التي يتم فيها تطبيق هذه الآلية بـ:

-تغطية احتياجات تمويل الخزينة.

-تمويل الدين العمومي الداخلي.

-تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

وبقراءة بسيطة لنص القانون يمكننا القول أن حدود وسقف الإصدار النقدي في حالات الذهب النقدي والعملات الأجنبية لم يتغير، غير أنه قد غير ضمنيا من حدود الإصدارات النقدية من طرف بنك الجزائر في حالة العلاقة التمويلية مع الخزينة العمومية.

ومن خلال هذه المادة يمكننا القول أن سقف الإصدار هنا أصبح غير محدد بقيمة معينة بل بمدى تغطية إيرادات الخزينة لنفقاتها المختلفة، وديونها اتجاه أصحاب السندات (الدائنون في عملية إصدار القرض السندي سنة **2016**)، هذا بالإضافة إلى حجم الاستثمارات الممولة من قبل الصندوق الوطني للاستثمار، وهذا ما يقودنا إلى القول بان عملية التمويل غير تقليدي في ظل هذا القانون تنطوي على عملية لوحة النقود والتي تعرف على أنها عملية إصدار النقود من طرف البنك المركزي بدون تغطية أو مقابل حقيقي.

**المطلب الثالث: التمويل غير التقليدي:**

عرف المشرع الجزائري في القانون رقم **17/ 10** المعدل والمتمم للمر **03/ 11** الصادر بتاريخ **11** أكتوبر **2017** بأنه يتعلق بتعديل ذي طابع انتقالي يكون تنفيذه محدودًا في الزمن، حيث تمت صياغته ضمن مادة واحدة لا تؤثر في مضمون بقية الأحكام الأمر **03/ 11** المتعلق بقانون النقد والقرض من خلال المادة **45** مكرر كما يلي:

يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة 5 سنوات بالشراء مباشرة للسندات المالية التي تصدرها الخزينة العمومية من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

-تغطية احتياجات تمويل الخزينة.

-تمويل الدين العمومي الداخلي.

-تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

تنفذ هذه الآلية تنفيذ برامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية والتي ينبغي أن تقضى في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى:

-توازنات خزينة الدولة.

-توازنات ميزان المدفوعات.

من خلال هذا التعريف فإن التمويل غير تقليدي هو التمويل الذي يسمح للبنك المركزي بتوفير السيولة للخزينة العمومية بهدف تمويل نفقاتها، تمويل العجز في الميزانية، تمويل الدين العام الداخلي وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار لمدة **5** سنوات كحد أقصى، بحيث يخضع لمعطيات ودراسات اقتصادية معمقة للحد من الانعكاسات السلبية لهذا الإجراء.

## 4-الدراسات السابقة:

### 1-عرض الدراسات السابقة:

#### 1-دراسة (حميدة مختار- أحمد تيجاني هيشر، 2017):

بعنوان أثر الناتج المحلي الإجمالي على العرض النقدي في الجزائر خلال فترة 1964- 2015، مقال في مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 18/ 2017 جامعة مسيلة حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة قياس العلاقة بين إجمالي الناتج المحلي GDP والعرض النقدي الموسع M2 في الجزائر خلال فترة 1964- 2015 باستخدام أسلوب التكامل المشترك، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين ووجود سببية في اتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي إلى عرض النقد M2 في المديين القصير والطويل، وخلصًا إلى أن الجزائر طبقت خلال فترة الدراسة سياسة اقتصادية للتحكم في العرض النقدي M2 من خلال الناتج المحلي الإجمالي للتحكم في نسب التضخم.

#### 2-دراسة (علي زعتر- رايس فضيل):

بعنوان المحددات الخارجية للعرض النقدي في الاقتصاد الجزائري، مقال مجلة رؤى اقتصادية العدد 01/ 2011، جامعة الوادي، هدف الباحثان إلى تحليل العوامل الخارجية التي تؤثر على الوضع النقدي في الجزائر، من خلال إبراز أهمية معرفة مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر وأهم التغيرات التي تطرأ عليها خاصة التي يكون مصدرها القطاع الخارجي، وتحديد أهم المؤشرات المتعلقة بتأثير صافي الموجودات الخارجية لبنك الجزائر على الوضعية النقدية، وخلصا الباحثين إلى أنه لتفادي الأثر السلبي لتدفق العملات الأجنبية على الاستقرار النقدي في الجزائر يجب أن يستغل هذا الرصيد في استيراد معدات رأس مالية للإنتاج، لتفادي مشكلة التوسع النقدي من جهة، وتحقيق التنويع الاقتصادي من جهة أخرى.

#### 3-دراسة (بشرى محمد علي، 2011):

بعنوان العوامل المؤثرة على عرض النقود في السودان- دراسة تطبيقية لفترة (1975- 2005)- مذكرة دكتوراه في الاقتصاد كلية الدراسات العليا، جامعة شندي، هدفت الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة على العرض النقدي في السودان خلال 1975- 2015، ومعرفة الاتجاه العام لهذه العوامل، استخدمت الباحثة طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير العلاقة بين العوامل المؤثرة في العرض النقدي، حيث تمثلت المتغيرات المستقلة المؤثرة في عرض النقود في: الأصول الأجنبية، مطلوبات الجهاز المصرفي من القطاع العام، مطلوبات الجهاز المصرفي من القطاع الخاص، وخلصت إلى أن الاتجاه العام لهذه العوامل في تزايد عبر الزمن وأن هذه المتغيرات تفسر 95 ٪ منالتغير في عرض النقود، بينما 5٪ ترجع

لعوامل أخرى، وأوفت الباحثة بأنه يجب على البنك المركزي والبنوك التجارية ضرورة تقليل العملة المتداولة إلى عرض النقود من خلال تنويع الودائع وزيادة الوعي المصرفي.

**-محل الدراسة من الدراسات السابقة:**

قمنا على ضوء الدراسات السابقة باختيار المنهج الخاص بالدراسة والمتمثل في المنهج الوصفي التحليلي الذي ساعدنا على تفسير وشرح النتائج المتوصل إليها.

ولقد اخترنا هذه الدراسات وفق معايير موضوعية تمكننا من وضع الفرضيات المناسبة للدراسة بأسلوب عملي بعيد عن الحشو والإنشاء، وبطريقة تمكننا من استخراج ما يفيدنا منها ويدعم نتائجنا.

نلاحظ أن الدراسة الحالية اعتمدت نفس منهج الدراسات السابقة للوصول إلى الأهداف المرجوة وهو المنهج الوصفي التحليلي، حيث اعتمدت على تحليل العرض النقدي.

إلا أنه لا توجد دراسة تناولت تأثير كمية النقود المتداولة على الاستهلاك العائلي الجزائري، الأمر الذي يضفي على هاته الدراسة طابع الجدة والإثراء في مجال البحث العلمي.

**خلاصة:**

حاولنا من خلال هدا الفصل التطرق الى النقود, فقد حظيت باهتمام مختلف المفكرين والمدارس الاقتصادية التي بحثت في دورها وتأثيرها على الاقتصاد, فالنظرية الكلاسيكية رات النقود محايدة وليس لها اي تأثير على النشاط الاقتصادي سوى انها وسيلة للمبادلة, في حين ان كينز اعترف بدور النقود على المدى القصير وتأثيرهاعلى الدخل والعمالة, واعتبر ان الطلب على النقود يكون لثلاث دوافع وهي المعاملات والاحتياط والمضاربة, وجاء بعد دلك النقديون بزعامة فريدمان الدي لقر بدور النقود في الاقتصاد وتأثيرها عليه, كما تطرق ايضا للاستهلاك من خلال ضبط المفاهيم وتحديد التطورات وكدلك اهم المحددات وانواع والنظريات المفسرة له.

# الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

## المبحث الأول: منهجية الدراسة:

نتطرق في هذا الجزء إلى التعرف على العينة محل الدراسة ومصادر الحصول على البيانات والأدوات المستخدمة في جمعها وكذا نموذج الدراسة

### 1-عينة وحدود الدراسة:

بالاعتماد على الإحصائيات الخاصة بالتداول النقدي والكتلة النقدية والاستهلاك الكلي الجزائري في فترة **(2000-2021)**، قمنا بتجميع البيانات بطريقة سنوية فاخترنا هذه الفترة لأنها شهدت صدمة أسعار النفط **2014** في الأسواق العالمية حيث تأثرت بها الدول المنتجة للبترول من بينها الجزائر كونها تعتمد بصورة كبيرة على عوائد صادرات النفط التي تراجعت كثيرا مما ولد أثار سلبية كبيرة على الاقتصاد مما أدى إلى انتهاج سياسة التمويل غير التقليدي سنة **2017**.

### 2-أدوات الدراسة:

تم الاستعانة بمختلف التقارير السنوية للوضعية النقدية والنشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر وكذا نشرات الديوان الوطني للإحصائيات لاستخراج البيانات الخاصة بنمو الكتلة النقدية، كما تم الاستعانة بتقارير وبحوث لأساتذة ودكاترة فيما يخص الاستهلاك العائلي في الجزائر ومدى تأثير معدلات نمو الكتلة النقدية على هذا الخير.

أما البرامج المستخدمة في معالجة البيانات فتم الاستعانة بالمجدول **EXEL** والرسومات البيانية **Graphique**.

### 3-نموذج الدراسة:

يوضح الشكل التالي نموذج الدراسة الذي يعرض كل من المتغير المتنقل والمتغير التابع.

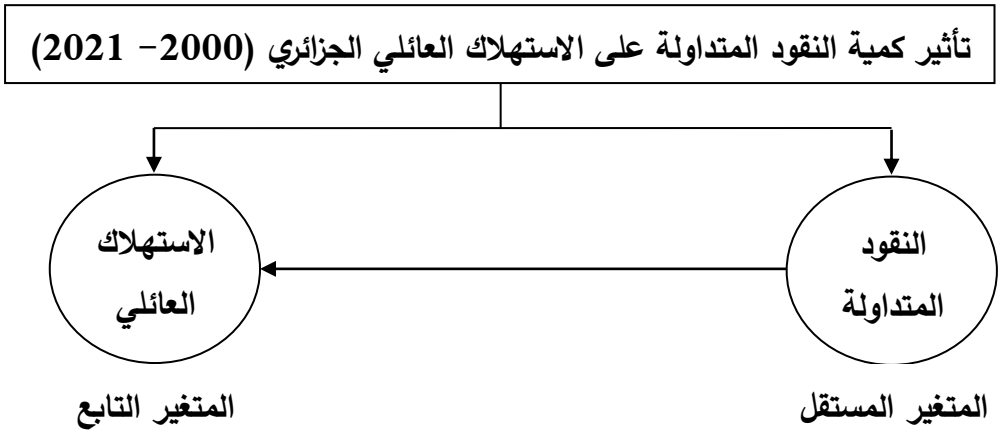

و يمكننا إعطاء تعاريف إجرائية للمتغيرين الدراسة:

-**النقود المتداولة:** هي مجموعة المبالغ المتداولة في اقتصاد بلد ما من عملة ورقية أو نقود متداولة بين الناس في وقت معين. وتعادل العملة المتداولة مجموع العملة الورقية والنقود المتداولة للاستعمال والموجودة في حيازة الناس وفي المصارف ويحددها المصرف المركزي في الدولة.

- **الاستهلاك العائلي:**يعرف على انه التدمير المادي للسلع، والإنفاق الاستهلاكي هو دلك الجزء من الدخل الذي ينفق على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية وهده قد تستخدم لمرة واحدة مثل السلع الغذائية وقد يطول استخدامها لأكثر من مرة مثل الملابس.

**4-مفهوم معامل الارتباط بيرسون:**

معامل الارتباط لصاحبه كارل بيرسون وهو معامل الذي من خلاله نستطيع معرفة العلاقة بين متغيرين الأول متغير مستقل والثاني متغير تابع. سواء كانت العلاقة طردية عندما تكون قيمة معامل الارتباط موجبة أو علاقة عكسية عندما تكون قيمة معامل الارتباط سالبة.

ملاحظة: إن قيمة معامل الارتباط لا تتجاوز 1

## المبحث الثاني :عرض و تحليل النتائج:

جدول رقم**01**: جدول يوضح تطور النقود المتداولة خلال فترة(2021-2000)

الوحدة: مليار دينار جزائري

| السنوات | النقود المتداولة خارج البنوك |
|---|---|
| 2000 | 484.5 |
| 2001 | 577.2 |
| 2002 | 664.7 |
| 2003 | 781.3 |
| 2004 | 874.3 |
| 2005 | 921.0 |
| 2006 | 1081.4 |
| 2007 | 1284.5 |
| 2008 | 1540.0 |
| 2009 | 1829.4 |
| 2010 | 2098.6 |
| 2011 | 2571.5 |
| 2012 | 2952.3 |
| 2013 | 3204.0 |
| 2014 | 3658.9 |
| 2015 | 4108.1 |
| 2016 | 4497.2 |
| 2017 | 4716.9 |
| 2018 | 4926.8 |
| 2019 | 5437.6 |
| 2020 | 6138.3 |
| 2021 | 6746.6 |

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادًا على إحصائيات وتقارير بنك الجزائر **2008-2018.**

1. **تحليل بيانات التداول النقدي:**

من خلال الجدول رقم 1 يلاحظ ان النقود المتداولة خلال فترة ما بين **(2000-2021)**عرفت تطور ملحوظ و الارتفاع متزايد بانتظام تقريبا بمقدار 200 مليار دينار سنويا.

حيث ارتفعت قيمة النقود المتداولة خلال فترة**(2000-2021)**من **484,5** مليار دينار الى **2571,5**ملياردينار بما يعادل تضاعف 4 مرات بالتقريب و تعود هده الوتيرة بالأساس الى الاصدار النقدي الناتج عن فوائض العملات الاجنبية, كما يعود الى ارتفاع السيولة في البنوك و توجيه جزء منها الى الاقراض و خفض المصارف الاحتياط الاضافي لديها،بالإضافة برنامج الانعاش الاقتصادي **(2000-2004)** و برنامج دعم النمو**(2005-2009)**.

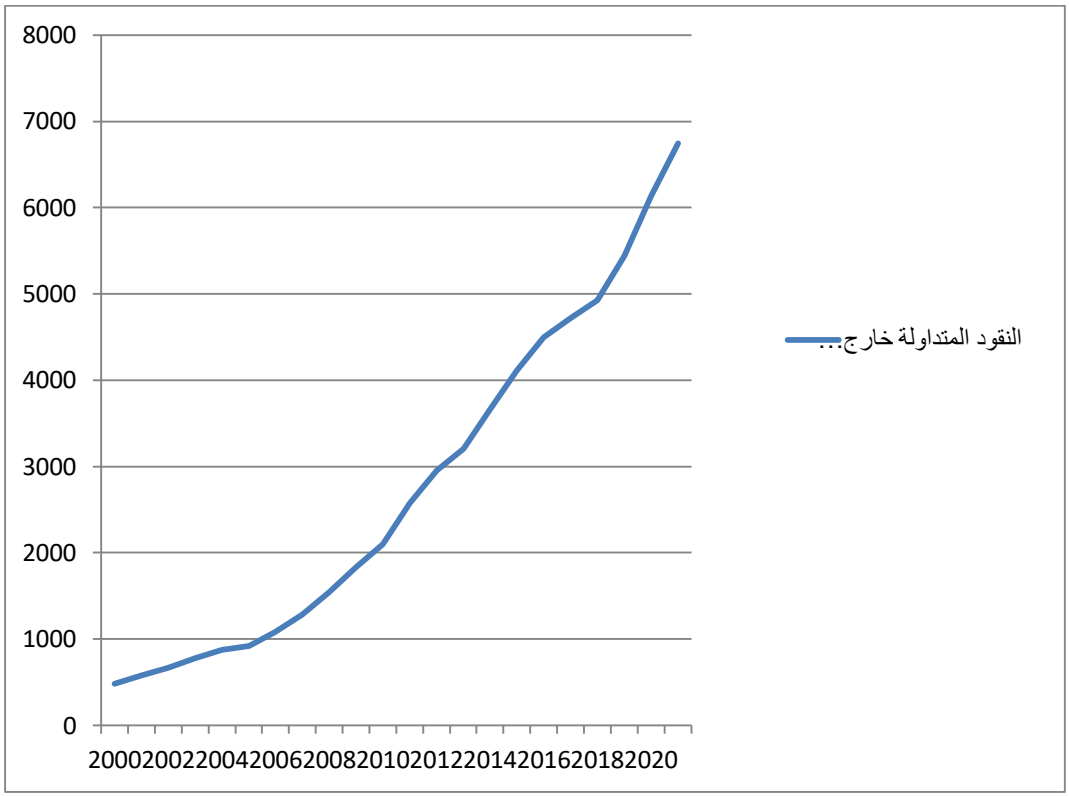


الشكل رقم (1): تطور النقود المتداولة خلال فترة (202-2000)

وكذلك تحسن الأوضاع الاقتصادية الخارجية واستقرار الأزمة المالية في أمريكا، ارتفاع أسعار المحروقات بالإضافة إلى تحسن الفوائض المالية لدى الأفراد نتيجة الطفرة أو التحسينات التي عرفتها منظومة الأجور في السنوات الأخيرة وزيادة عدد الأفراد الدين فتحو حسابات على مستوى مؤسسات البريد.

**2-تحليل بيانات الاستهلاك العائلي:**

الجدول رقم **2**: جدول يوضح تطور الدخل المتاح، الاستهلاك العائلي للفترة **(2000-2021)**

(الوحدة مليار دج)

| السنوات | الدخل المتاح | الاستهلاك العائلي |
|---|---|---|
| 2000 | 2066.0 | 1714.2 |
| 2001 | 2315.6 | 1847.7 |
| 2002 | 2442.6 | 1989.3 |
| 2003 | 2702.9 | 2126.3 |
| 2004 | 3085.3 | 2371.0 |
| 2005 | 3336.8 | 2553.0 |
| 2006 | 3618.9 | 2695.6 |
| 2007 | 4070.4 | 2963.8 |
| 2008 | 4643.7 | 3333.3 |
| 2009 | 5204.1 | 3743.9 |
| 2010 | 6039.8 | 4115.6 |
| 2011 | 7211.8 | 4548.2 |
| 2012 | 8080.3 | 5211.0 |
| 2013 | 8947.0 | 5769.8 |
| 2014 | 9607.0 | 6264.7 |
| 2015 | 9458.9 | 6854.0 |
| 2016 | 10716.8 | 7446.0 |
| 2017 | 10959.2 | 8034.2 |
| 2018 | 11381.5 | 8568.3 |
| 2019 | | 8749.7 |

من خلال الجدول رقم 2 نلاحظ أن الاستهلاك العائلي خلال فترة 2000-2021 عرف تطور واضح وارتفاع مستمر في قيمته، حيث كانت قيمة الاستهلاك العائلي سنة 2000 تساوي 1714,2 مليار دج لتتضاعف مرتين لتصبح 3743,9 سنة 2009.

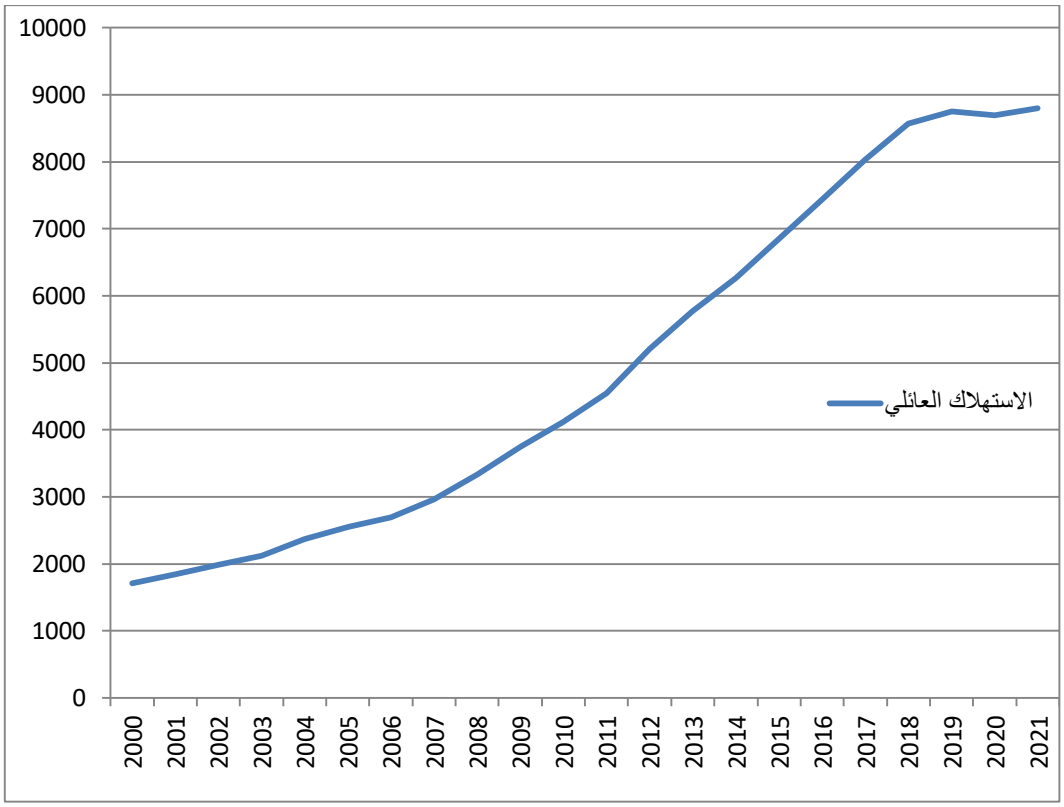


الشكل رقم 2: تطور الاستهلاك العائلي خلال فترة(2000-2021)

ويعود هدا الارتفاع إلى الزيادة في الأجور وكذلك الأثر الرجعي لعدة قطاعات، وأيضا استقرار معدل التضخم وتحسن القدرة الشرائية للمستهلكين ،لوحظ ارتفاع مستمر في الاستهلاك العائلي حيث تضاعف مرتين خلال الفترة **2010-2021** حيث كان **4115,6** مليار دج سنة **2010** لينتقل إلى **8801** سنة **2021** ويعود هدا الارتفاع بالأساس إلى عجز الميزانية العامة سنة **2014** وانخفاض الإنفاق الحكومي.

### 3-تحليل نتائج العلاقة بين النقود المتداولة و الاستهلاك العائلي:

بعد تحليل الإحصائيات المتعلقة بالنقود المتداولة والاستهلاك العائلي في الجزائر في الفترة ما بين **2000-2021** وبعدما تبين أن هناك ارتباطات ظاهرية بين متغيرات الدراسة سنستعرض في هدا الجزء تحليلا لهده العلاقة باستخدام معامل الارتباط بيرسون وذلك للتأكد من وجود عدم وجود علاقة النقود المتداولة والاستهلاك العائلي.

| السنوات | النقود المتداولة | الاستهلاك العائلي |
|---|---|---|
| 2000 | 484,5 | 1714,2 |
| 2001 | 577,2 | 1847,7 |
| 2002 | 664,7 | 1989,3 |
| 2003 | 781,3 | 2126,3 |
| 2004 | 874,3 | 2371 |
| 2005 | 921 | 2553 |
| 2006 | 1081,4 | 2695,6 |
| 2007 | 1284,5 | 2963,8 |
| 2008 | 1540 | 3333,3 |
| 2009 | 1829,4 | 3743,9 |
| 2010 | 2098,6 | 4115,6 |
| 2011 | 2571,5 | 4548,2 |
| 2012 | 2952,3 | 5211 |
| 2013 | 3204 | 5769,8 |
| 2014 | 3698,9 | 6264,7 |
| 2015 | 4108,5 | 6854 |
| 2016 | 4497,4 | 7446 |
| 2017 | 4716,9 | 8034,2 |
| 2018 | 4926,8 | 8568,3 |
| 2019 | 5437,6 | 8749,7 |
| 2020 | 6138,3 | 8688,5 |
| 2021 | 6746,6 | 8801 |

| | |
|---|---|
| برسون الحسابية | 0,987 |

جدول رقم 3 يوضح العلاقة بين النقود المتداولة و الاستهلاك العائلي

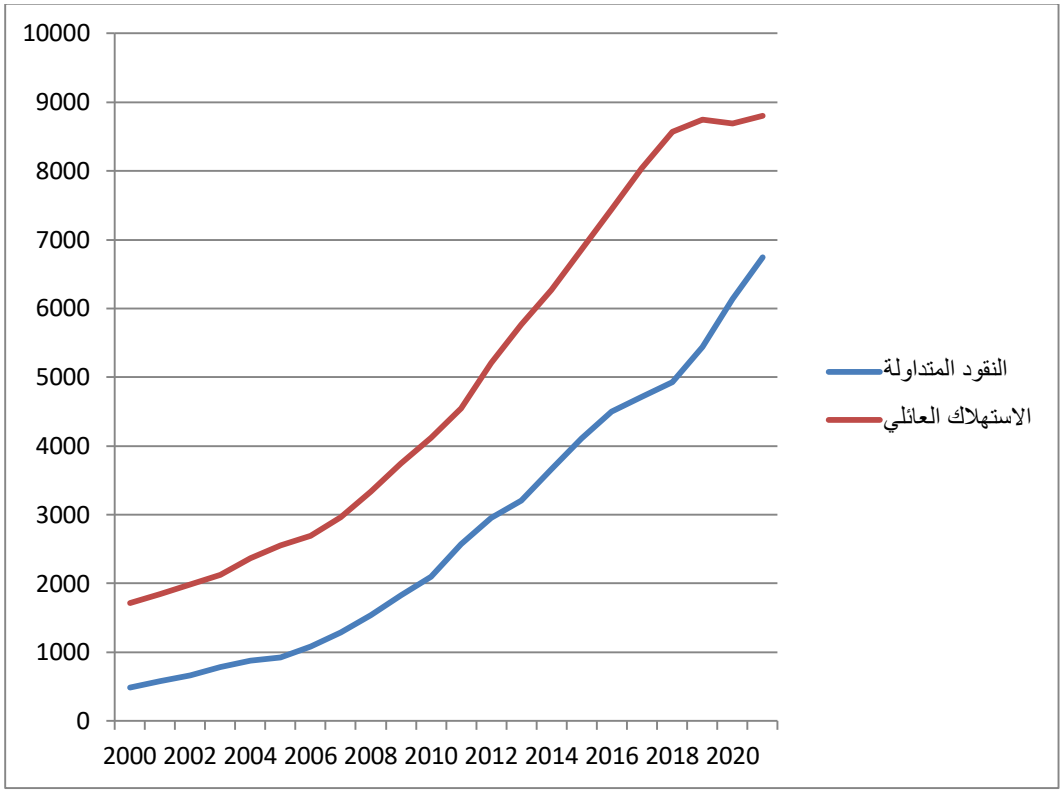


الشكل رقم 3: يوضح تطور النقود المتداولة والاستهلاك العائلي

يشير الجدول إلى أن قيمة معامل الارتباط بيرسون بلغت 0,987 بين النقود المتداولة والاستهلاك العائلي ويعتبر هدا الارتباط قوي وموجب ويتطابق مع المنطق والنظريات الاقتصادية.

| CM | معامل الارتباط بيرسون |
|---|---|
| ٪ 98 | CF |

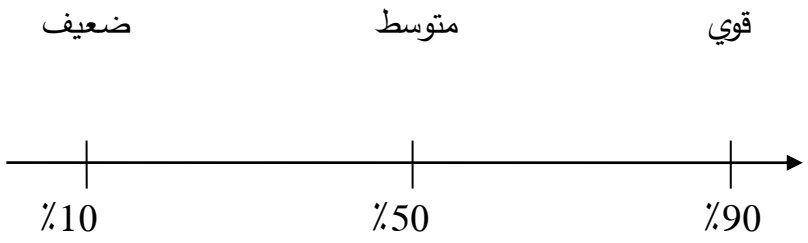

## المبحث الثالث: مناقشة الفرضيات على ضوء النتائج:

بعد مناقشتنا للنتائج التي سجلتها كل من كمية النقود المتداولة والاستهلاك العائلي وعلى ضوء العلاقة التي بين متغيرين الدراسة سنقوم بمناقشة الفرضيات التي انطلقنا منها:

**الفرضية الأولى: هناك زيادة مستمرة في كمية النقود المتبادلة خلال فترة(2000-2021).**

تؤيد هده الفرضية نتائج الجدول رقم 1 التي تميزت بتنامي النقود المتداولة (من 484,5 مليار دج في سنة 2000 إلى 6746,6 مليار دج سنة 2021) ويعود دلك إلى فوائض السيولة في البنوك نتيجة ارتفاع الاحتياطات الموجبة وتدعيم المشاريع التنموية (مشروع التنمية الاقتصادية 2000-2004 ومشروع دعم النمو 2005-2009).

بالإضافة إلى العامل الأهم والمؤثر في الأوضاع النقدية خلال تلك الفترة وهو الإصدار النقدي حيث كانت تعتمده الدولة لتمويل كل قطاعاتها بشرط أن يقابل ذلك الإصدار فائض من الذهب والعملات الأجنبية, لكن عند سنة 2017 قامت الدول بإصدار نقدي في الفراغ أي بدون مقابل من الذهب والعملات الأجنبية مما نتج عنه ارتفاع في معدلات التضخم وتراجع القدرة الشرائية.

**الفرضية الثانية: هناك زيادة مستمرة في الاستهلاك العائلي خلال فترة (2000-2021):**

بالعودة الى الجدول رقم 2 يمكننا تقسيم فترة الدراسة إلى مرحلتين, المرحلة الأولى (2000-2018) والتي يمكننا قبول الفرضية فيها, حيث تبين النتائج المسجلة في الجدول التزايد المستمر في الاستهلاك العائلي (من 1714,2 مليار دج سنة 2000 إلى 8568,3 مليار دج سنة 2018) المفسرة بزياد الأجور في عدة قطاعات بالإضافة إلى استقرار معدلات التضخم.

أما الفترة الثانية من (2019-2020) تم تسجيل فيها تراجع في قيم الاستهلاك العائلي حيث انخفض من 8749,7 مليار دج سنة 2019 إلى مليار دج 8688,5 سنة 2020 ويعود دلك إلى أزمة كورونا حيث تراجعت السحوبات المالية نتيجة انخفاض السيولة في البنوك بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد المستهلكة وندرتها.

**الفرضية الثالثة: هناك ارتباط قوي بين كمية النقود المتداولة والاستهلاك العائلي:**

بناءا على الجدول رقم 3 نجد أن هناك علاقة بين النقود المتداولة والاستهلاك العائلي حيث قدر معامل الارتباط بين المتغيرين ب 0,987 أي 98% وتعتبر هده العلاقة موجبة وقوية.

ويمكن تفسير قوة هده العلاقة من خلال صيغة فيشر (M.V=P.T) حيث أن الزيادة في كمية النقود المتداولة (M)تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار(P) والمعاملات (T) (علاقة طردية) بمعنى آخر الزيادة في الاستهلاك. ومنه التغيرات التي تحدث للاستهلاك العائلي تعزى لكمية النقود المتداولة.

# خـــــــــاتـــمـــــة

## خاتمة:

إن موضوع هذه الدراسة يعتبر الركيزة الأساسية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية منها الجزائر، حيث أن هده الدراسة تستمد أهميتها من دورها من إبراز أهم العوامل الاقتصادية التي تتحكم في النقود المتداولة والاستهلاك العائلي.

كمدخل تأصيلي لموضوع البحث استعرضنا بعض المفاهيم الهامة المتعلقة بالنقود المتداولة بصفة عامة وأهم الصيغ المفسرة لها كصيغة فيشر وصيغة كامبردج بالإضافة إلى أهم النظريات الاقتصادية الكلاسيكية والكينزية والنقدية المعاصرة، كما تطرقنا لدراسة وصفية للاستهلاك عن طريق تعريفه وذكر أنواعه ودالته الكلية وأهم النظريات الكلية المفسرة له مثل نظرية الدخل المطلق، الدخل النسبي، ونظرية براون.....الخ.

وكدراسة تحليلية قمنا بتحليل نتائج تطور النقود المتداولة والاستهلاك العائلي خلال فترة (2000-2021) بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات حيث لاحظنا أن النقود المتداولة في تطور مستمر طول فترة الدراسة الذي يعود بالدرجة الأولى إلى الإصدار النقدي, أما فيما يخص الاستهلاك العائلي فقد عرف هو أيضا تطور مستمر طول فترة الدراسة بخلاف سنة (2019-2020) ويعود هدا التطور إلى مجموع المخططات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة والتي كانت في مجملها تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال فتح مناصب شغل جديدة ودائمة ورفع أجور العمال. أما سنة (2019-2020) شهدت تراجع في الاستهلاك بسبب أزمة كورونا وما نتج عنها من أضرار سلبية منها تراجع السيولة في البنوك وتراجع القدرة الشرائية للأفراد، وشبه انعدام المواد الاستهلاكية الأولية.

ولبلوغ الهدف المنشود وهو وجود علاقة بين متغيرين الدراسة استخدمنا معامل الارتباط بيرسون حيث توصلنا انه هنالك علاقة قوية وموجبة بين النقود المتداولة والاستهلاك العائلي قدرة ب 0,987.

وعلى اثر الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى عدة نتائج نذكر أهمها:

- ✓ العلاقة بين النقود المتداولة و الاستهلاك العائلي تتماشى مع المنطق والنظريات الاقتصادية.
- ✓ النقود المتداولة تزيد عن طريق إصدارها.
- ✓ الدخل المتاح من أهم محددات الاستهلاك العائلي.
- ✓ الزيادة في كمية النقود المتداولة تؤدي إلى الزيادة في الاستهلاك العائلي وهو ما يؤكد وجود علاقة طردية بينهما.

# قائمة المصادر والمراجع

**قائمة المراجع:**


✓ **الكتب:**

1- عباس كاظم الدعمي،السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، الطبعة الثانية, دار صفاء للنشر والتوزيع عمان 2014.

2- رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكر الإسلامي والغربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2016.

3- لحلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع, بيروت لبنان 2010.

4- سهير محمود معتوق، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة مصر 1988.

5- فتح الله لحلو، الاقتصاد السياسي، مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة للطباعة، بيروت لبنان 1981.

6- مجيد علي حسين، مقدمة في تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للتوزيع والنشر، عمان 2014.

7- فليح حسن خالف، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، عمان 2007.

✓ **المجلات:**

1- حمزة رملي، التمويل غير تقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض هل يتعلق الأمر بالتسيير الكمي، مجلة ميلاف للدراسات والبحوث، المجلد 4، العدد1 جوان 2018.

2- سعودي صلاح الدين، كزار رمضان، انعكاسات تعديل قانون النقد والقرض في سنة 2017 على فعالية السياسة النقدية في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 5، العدد2، 2020.

3- حمزة رملي، نسرين عروس، اختبار قانون السيكولوجي الكينزي للدخل والاستهلاك في الجزائر ومدى تحفيزه للإنتاج الوطني، دراسة تحليلية قياسية لفترة (2000-2018) مجلة الإستراتيجية للتنمية، المجلد 10، العدد 4، جويلية 2020.

✓ **الأطروحات والمجلات:**

1- بختي سعاد، النمذجة القياسية لدوال الاستهلاك العائلي لفترة (1970-1999).

2- جرياني ويزة، استهلاك العائلات الجزائرية دراسة قياسية تحليلية لفترة (1980-2010)، اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أو لحاج، بويرة، الجزائر، 2013، 2014.

3- سمير معوشي، التحليل الكمي لسلوك الإنفاق الاستهلاكي للأسر في الجزائر اتجاه المجاميع السلعية، اقتصاد كمي، مذكرة شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007.

✓ **المحاضرات:**

1- ضياء مجيد الموسوي، التحليل الاقتصادي موجهة لطلبة الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية 2005.

2- احمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم، الاقتصاد النقدي والمصرفي من النظرية والنطيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر 2000.

✓ **القوانين والأوامر:**

- قانون النقد والقرض (90-10) سنة 2017.

✓ **التقارير:**

- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر جوان 2018
- التقرير السنوي لبنك الجزائر (الوضعية النقدية)2010.
- التقرير السنوي لبنك الجزائر (الوضعية النقدية) 2011.
- التقرير السنوي لبنك الجزائر (الوضعية النقدية)2012 .
- التقرير السنوي لبنك الجزائر (الوضعية النقدية) 2013.
- التقرير السنوي لبنك الجزائر (الوضعية النقدية)2014 .
- التقرير السنوي لبنك الجزائر (الوضعية النقدية) 2015 .
- التقرير السنوي لبنك الجزائر (الوضعية النقدية) 2016 .
- التقرير السنوي لبنك الجزائر (الوضعية النقدية)2017.
- التقرير السنوي لبنك الجزائر (الوضعية النقدية)2018 .